حضور العالم المسلم في مجتمعه

إن من الثغرات والفراغات الكبرى في ثقافتنا الراهنة وفي فقهنا السياسي خصوصا، غياب دراسات علمية جادة عن المؤسسات السياسية التي شاركت في تدبير الشأن العام على مسار التاريخ الإسلامي، الأمر الذي أعطى انطباعا بأن المجتمع الإسلامي لم يكن إلا مجتمع استبداد لا تساهم فيه أي مؤسسة في صنع القرار1. على حين أن المجتمع الإسلامي عرف عدة مؤسسات قوية وفاعلة منها: مؤسسة أهل الحل والعقد، ومؤسسة العلماء، ومؤسسة الحسبة بمفهومها الواسع، ومؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومؤسسات النقباء، وأمناء الحرف والأسواق، بالإضافة إلى ممثلي الأقليات الدينية.

د. مصطفى بن حمزة
رئيس المجلس العلمي
بوجدة

وحين يصل الأمر إلى هذا الحد من تغييب مؤسسات بكاملها فإن التساؤل عن دور العلماء وعن أهمية حضورهم في المجتمع الراهن وضمن مفاصل الدولة الحديثة يبدو جاريا على نسق التصور العام والنظرة غير المكتملة للنظام الإسلامي، ومن ثم يتخذ الحديث عن حضور العلماء في بيئتهم وعن مشاركتهم في صنع الحدث أهميته القصوى لمواجهة الأسئلة التي تتناسل بمناسبة وبغير مناسبة.

إن جدلية الحضور والغياب أو الخفاء والتجلي بالنسبة لإسهام العالم في أحداث عصره ظاهرة وسمت التاريخ الثقافي والسياسي للأمة الإسلامية عبر امتداده الطويل، فكانت بعض فترات التاريخ أحظى بحضور العلماء من غيرها، ومن ثم صح أن توسم بعض الفترات بأنها أزمنة ذهبية لحضور العلماء ومشاركتهم الفاعلة في تشكيل ذهنية المجتمع وفي توجيه مساراته، وهي الظاهرة التي طالما غاظت بعض الدارسين المتحاملين على المشروع الإسلامي من دعاة القطيعة بين الديني والدنيوي في تدبير الشأن العام.

لقد حاول بعض هؤلاء إسباغ صفة الموضوعية والقانون التاريخي على موقفهم الذاتي من مشاركة العلماء في صنع الحدث السياسي والاجتماعي، فقدموا تلك المشاركة على أنها سبب حاسم ومباشر في إضعاف الدولة وتعريضها للانهيار.

وفي دراسات هؤلاء للتاريخ المغربي خصوصا اتخذوا من مسار الدولة المرابطية أنموذجا تطبيقيا وعينة شاهدة ومؤكدة لرأيهم غير التاريخي الذي لا يعبر إلا عن موقف إيديولوجي مسبق قدموه على أنه خلاصة قراءة واعية ونزيهة لحركة التاريخ.

لقد كان المستشرق الهولندي راينهارت دوزي (1820 - 1883) أبرز من سلك هذا المسلك التطبيقي في دراسته لتاريخ الدولة المرابطية حينما انتهى إلى أن مشاركة الفقهاء في تدبير الشأن العام وإسهامهم بالتوجيه كان أبرز عوامل سقوط الدولة وتفككها.

إن مشكلة دوزي النفسية مع التاريخ الإسلامي تعود إلى خلفيته الثقافية وطريقته في النظر إلى الثقافة الإسلامية، فلقد صنفه إدوارد سعيد مع إرنست رنان ضمن من يحملون كرها هائلا للشرق وللإسلام وللعرب[3]

ومشكلته المعرفية أيضا تتمثل في أنه اتصل بالتاريخ الإسلامي عبر دراساته السابقة للتاريخ الأوروبي الوسيط فلم يكن يجد في التاريخ الإسلامي إلا مجالا تطبيقيا ونموذجا مكررا لعلاقة الكنيسة بالعلم وبالمجتمع في أوروبا.

لقد عمل صديق دوزي رئيس الحزب الليبرالي الهولندي ووزير الداخلية "توربكه" على تخليصه من عمله المضني في قسم المخطوطات ومن راتبه الهزيل فألحقه بالجامعة أستاذا للتاريخ العام ودارسا للعصر الوسيط لأوروبا واستهل عمله بمحاضرته الأولى سنة 1850 عن التأثير المفيد الذي كان للثورات في فرنسا[4].

إن دراسة التاريخ الأوروبي الوسيط على أنه خلاصة للتاريخ الإنساني لا بد أن تخلف لدى الدارس انطباعا سيئا عن علاقة المؤسسة الدينية بالمجتمع حينما يسترجع الدارس بذهنه مأساة كوبيرنك ومقتل جردانو برونو ومحاكمة جاليلو المهينة وغيرهم من العلماء الذين صبت عليهم الكنيسة أنواعا من العذاب، ومن ثم يجد الدارس نفسه منصهرا في ذوات كل الشخصيات التي عملت على إنقاذ العالم من ذلك الوضع البئيس، فيتقمص شخصية سبينوزا وفولتير وباسكال وجون لوك وديكارت وكل الناقمين على الكنيسة.

لكن الذين يختزلون التاريخ الإنساني كله في تجربة أوروبا ويلغون الخصوصية الحضارية والثقافية للشعوب الأخرى يقعون في خطإ منهجي جسيم هو خطأ التعميم وإسقاط الحتمية التاريخية على أحداث جزئية مرتبطة بظروفها الخاصة .

إن من أبرز الفوارق الحضارية والخصوصيات الثقافية في صلة الدين بالمعرفة تلك العلاقة الحميمية والزمالة المستحكمة بين العلم والدين في العالم الإسلامي، وهو ما يفصح عنه اشتراك الدين والعلم في المكان وفي الأشخاص وفي كل إمكانات الدعم المتاحة للتبلور والتطور.

لقد كانت المساجد محاضن للمعرفة وكانت المكتبات الكبرى ملحقة ببنايات هي في الأصل تابعة للمساجد، وكان القيمون عليها على صلة وثيقة بوظائف المسجد، وكانت النفقة عليها من نفس مال الوقف الذي ينفق منه على المساجد، وكانت صفة العالم المشارك أعلى صيغ التحلية ورتب التصنيف العلمي، ومدلول المشاركة لا يتحقق إلا بالإسهام في معارف أخرى خارجة عن نسق العلوم الشرعية كالمنطق والرياضيات والفلك والطب والصيدلية وما إليها.

صدى دعوة دوزي

إنه مهما يكن باعث دوزي على ربط انهيار الدولة المرابطية بتدخل الفقهاء في شانها المدني فإن الدعوى قد تسربت إلى باحثين آخرين، كان انتماؤهم إلى نظرية الفصل بين الديني والدنيوي قاسمهم المشترك فلم تكن قراءة الحدث التاريخي لديهم أكثر من حاشية مؤكدة لأطروحة سابقة.

وقد يحسن جلب نصوص قليلة تسمح بتأكيد استمرار تأثير دوزي.

يقول محمد عبد الله عنان: كانت هذه التيوقراطية أو الديكتاتورية الدينية وما ترتب عنها من مثالب وأهواء لا مفر منها، أهم عامل في ضعف الحكم المرابطي وفساده.

ويقول أيضا:أضف إلى ذلك أن هذه الطائفة كانت إلى جانب هذا الاستغلال لنفوذها الديني تتسم خلال العهد المرابطي بالقصور وضيق الأفق ولم تكن على شيء من ذلك التعمق العلمي الذي كان يمتاز به جيل الفقهاء أيام الدولة الأموية[5].

وعلى نهج د. محمد عبد الله عنان يمضي د. إبراهيم القادري بودشيش فيقول: إن سلطة الفقهاء لعبت دورا في هذا التطور السلبي فالمصادر تجمع على ما حظوا به من سلطات واسعة حتى إن يوسف بن تاشفين كان لا يمضي رأيا دون الرجوع إليهم، وبالمثل فإن ابنه عليا اشتد إيثاره لأهل الفقه وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشورة الفقهاء مما جعل هؤلاء يشكلون ديكتاتورية دينية على حد تعبير أحد الباحثين[6].

إن الواضح من النصين السابقين أن الانتقاد منصب على استشارة أمراء المرابطين للفقهاء ونزولهم عند

الذين يختزلون التاريخ الإنساني كله في تجربة أوروبا ويلغون الخصوصية الحضارية والثقافية للشعوب الأخرى يقعون في خطإ منهجي جسيم هو خطأ التعميم وإسقاط الحتمية التاريخية على أحداث جزئية مرتبطة بظروفها الخاصة

رأيهم، مع أن هذه الاستشارة ليست إلا استطلاعا لموقف الشرع من النوازل والقضايا المعروضة وهو أمر متعين لا يخص الأمراء وحدهم، وإنما يلزم به كل مؤمن ما دام الواجب ألا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه.

واستشارة الفقهاء ليست سؤالا عن آرائهم ومواقفهم الشخصية بقدر ما هي سؤال عن موقف الشرع. والفقهاء في هذه الحالة لا يمثلون إلا جهة الخبرة التي تعرب عن موقف الشرع بعد الاجتهاد وفق القدرة البشرية، وإذا كان عموم الناس لا يكفون عن سؤال أهل العلم كما يثبت ذلك الكم الهائل من كتب الفتاوى والنوازل، فلم يكون الأمراء استثناء ويكون سؤالهم للفقهاء سببا من أسباب الفساد؟

إن الواقع حاليا أن الحكام في الأنظمة الحديثة يتخذون لأنفسهم مستشارين قانونيين يرجعون إليهم وينزلون على مشورتهم ومع ذلك لم يقل أحد بأن ذلك يمثل ديكتاتورية قانونية.

لقد لفت العلامة عبد الله كنون النظر إلى ما يقع من خطإ القراءة للقب الفقيه الذي كثيرا ما يطلق على العالم حتى ولو لم تكن له ممارسة للفقه7.

فإذا كان تدخل الفقهاء في الشأن المدني في العصر المرابطي هو العامل الحاسم في تدهور الدولة وسقوطها، فإن من حق القارئ المتطلع إلى المعرفة أن نخرجه من غموض الإطلاق الذي يلف لقب الفقيه في العصر المرابطي فنكشف له عن أسماء بعض الكفاءات العلمية الذي يتجه النقد إلى حضورها ومشاركتها، ومن تلك الكفاءات النادرة فقهاء من أهل الأندلس والمغرب ممن لم يقل أحد من مترجميهم بأنهم يتسمون بما وصفهم به عبد الله عنان من قصور وضيق في الأفق، ومن هؤلاء أبو الوليد محمد بن رشد الجد وأبو على الصدفي، وأبو بكر ابن العربي، والقاضي عياض السبتي، وشيخه عبد الله التميمي، وإبراهيم بن جعفر اللواتي، وعيسى الملجوم، وعلي بن حرزهم، وأبو القاسم المعافري، ومروان بن سمجون وغيرهم8.

كانت المساجد محاضن للمعرفة وكانت المكتبات الكبرى ملحقة ببنايات هي في الأصل تابعة للمساجد، وكان القيمون عليها على صلة وثيقة بوظائف المسجد، وكانت النفقة عليها من نفس مال الوقف الذي ينفق منه على المساجد

تأصيل حضور العالم في مجتمعه

حينما نتحدث عن حضور العالم في مجتمعه فإننا لا نتجه إلى تأسيس حكم تيوقراطي يدعي تفويضا إلهيا أو تخويلا سماويا مطلقا يتفرد فيه العالم بالقرار، ولا نقصد إلى ما يشبه نظرية ولاية الفقيه التي تظل مرتبطة وجوديا بالمناخ العقدي الشيعي لاستنادها إلى مقولات شيعية منها: نظرية العصمة والوراثة عن الإمام المعصوم.

وهي نظرية لم تعد تسلم من النقد والمواخذة في بيئتها الشيعية ذاتها، إذ صار حفيد مثبتها في النظام السياسي الشيعي المعاصر أكبر منتقديها، كما أصبحت العديد من المرجعيات من أمثال منتظري، ومرتضى الأنصاري وأبي القاسم الخوئي، ومحمد جواد مغنية وغيرهم تكيل لها الانتقادات.

إننا بالطبع نستبعد كل هذه الأشكال من المقاربة والتعاطي مع الشأن المدني لأننا نتحدث عن وضع مدني له علاقة خاصة بالشريعة هي علاقة المرجعية والاستجابة لأمر الله ورسوله لا غير.

مستند مشاركة العالم في واقع بيئته

إن الأساس المرجعي المؤطر لمشاركة العالم في شأن أمته يتمثل في تميز النظام المدني الإسلامي بوجود مؤسسة قوية واضحة المعالم هي مؤسسة أهل الحل والعقد وهي مؤسسة شرعية منبثقة عن قول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم" (النساء 59) .

وقد تعددت الأقوال في المراد بأولي الأمر، لكن المذهب السني يرى أنهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون والعلماء، والفقهاء، والأمراء، وأصحاب السرايا، وقواد الجند9، ومع تعدد هذه الأقوال المتنوعة غير المتضاربة فإن اندراج العلماء ضمن جماعة أهل الحل والعقد هو موضع اتفاق، ما دام العلماء يشكلون جماعة وظيفية ضامنة لتحقق مكون أساسي من شخصية المجتمع هو مكون التماهي

والانسجام مع هدي الشريعة والاحترام لمقتضياتها، وإلا لم يكن هناك معنى ولا داع للحديث عن مجتمع إسلامي أو دولة إسلامية.

إن أهل الحل والعقد لا يقعون في الهامش من حركة الدولة والمجتمع، وإنما هم في العمق منها، ومن أبرز مهماتهم مع غيرهم من مكونات مؤسسة أهل الحل والعقد تثبيت الاستقرار السياسي خصوصا في حال انتقال السلطة[10]. ولذلك يسمي عبد القادر البغدادي أهل الحل والعقد بأهل الاختيار فيقول:

فإذا صح لنا ثبوت إمامة عن طريق الاختيار فقد اختلف أهل الاختيار في عدد المختارين للإمام فقال أبو الحسن الأشعري : إن الإمامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجل واحد من أهل الاجتهاد والورع إذا عقدها لمن يصلح لها[11].

وفي الظروف العادية وفي حالة الاختيار يمارس العلماء بوصفهم جزءا من أهل الحل والعقد مهمة إسداء النصح للحكام ولأفراد المجتمع على حد سواء، بناء على قول النبي صلى الله عليه وسلم " الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال: لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم[12]".

وبهذا التعدد في الوظائف تمارس مؤسسة العلماء في بيئتها ما تمارسه حاليا مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية من إمداد جهات صنع القرار بالخبرة الضرورية للمساعدة على تحديد الاختيارات واتخاذ القرار المناسب،كما أنها تمارس أيضا ما تقوم به مؤسسة كبار الناخبين في بعض الأنظمة السياسية المعاصرة.

إذا كانت السلطات في الدولة الحديثة موزعة على ثلاث مؤسسات هي مؤسسات التشريع ومؤسسة القضاء ومؤسسة التنفيذ، فإن أولوية حضور العالم في المستويين الأولين تبدو أكيدة وجلية بحكم الأهلية العلمية والمواصفات الأخلاقية التي يكون عليها العالم، فلذلك لو تأتى لنا استرجاع أسماء القضاة عبر تاريخ أمتنا فإننا لا نجدهم إلا فئة من أنباه العلماء سجلت صفحات ناصعة من الدراية بفن القضاء، وبالقدرة على الخلوص إلى الأحكام بذكاء وقاد، ومن فرض استقلال القضاء، ومن نزاهة وتجرد، وقد نجد كثيرا من ذلك في موسوعات القضاء[13].

أما عن ممارسة التشريع وتنزيل الأحكام على الوقائع فإن ذلك كان شأنا خاصا يمارسه أهل الفقه بما تأهلوا له من معرفة بطرق الاستنباط الصحيح وبشروط الاجتهاد وصفات المجتهد وأنواع لاجتهاد المطلق أو المقيد، ومن علم بأنواع المصالح، ومن معرفة بتقدير الأولويات ورعاية للمآلات مما يجعل عملهم أقرب ما يكون إلى العلمية والانضباط.

وأما عن انخراط العلماء في سلطة التنفيذ فإن كثيرا منهم كانوا كغيرهم من الناس موظفين في مرافق الدولة فكان منهم من ولي الوزارة[14] فكان يعرف بذي الوزارتين وزارة السيف ووزارة القلم كلسان الدين ابن الخطيب، وكان منهم ولاة الأقاليم والمحتسبون،ورؤساء الجند،فكان إبراهيم بن أدهم جنديا لما أحس بدنو أجله في غير مواجهة قال لمن حوله: أوتروا لي قوسي فمات قابضا عليها[15] وكان عبد الله بن المبارك ضمن جيوش المسلمين في بلاد الروم [16] وكان عبد الحق بن عطية جنديا[17] ومن أعلام فقهاء المالكية أسد بن الفرات الذي كان قائد فتح صقلية[18]، وخليل بن إسحاق المالكي صاحب المختصر الذي لم يخلع عنه لباس الجندية في كل الأحوال[19].

بالإضافة إلى هذه الإسهامات القيمة للعلماء في تدبير الشأن العام على مستوى تولي وظائف الدولة فإن لهم في صلتهم بالأمة وظائف مستديمة وعميقة الأثر. فهم يمثلون فيها عقلها النير، وفكرها الموصول بمصدري التوجيه الإسلامي الكتاب والسنة، وهم بهذا يمثلون ما تمثله كل النخب المثقفة في مجتمعها حاليا من قدرة على إنتاج الأفكار المؤسسة للتغيير الاجتماعي، كما أن العلماء يمثلون في الأمة وجدانها المفعم بمحبة الخير للناس مما جعلهم ينذرون أنفسهم لأن يكونوا شخصيات عامة

كانت صفة العالم المشارك أعلى صيغ التحلية ورتب التصنيف العلمي، ومدلول المشاركة لا يتحقق إلا بالإسهام في معارف أخرى خارجة عن نسق العلوم الشرعية كالمنطق والرياضيات والفلك والطب والصيدلية وما إليها

تفكر بفكر الأمة وتحرص على سلامتها فكريا وخلقيا وسلوكيا. وتستشرف لها آفاق الغد المناسب لشرفها وما رشحها القرآن له من نهوض بفريضة الشهود الحضاري التي تتنافى كليا مع أن تكون الأمة قابعة في درك الذيلية والتبعية واللحوق بالنماذج الأخرى.

إن العالم في أمته هو عقلها اليقظ ووجدانها المرهف، وهو الرائد الذي لا يكذب أهله وهو حينما يعمل لخير أمته فإنه يزن حركتها بمعيار الشريعة الإسلامية. ويتأكد هذا باستعادة كل المواقف التي وقف فيها العلماء في مواجهة الانحراف وأسباب السقوط والانحدار داعين إلى تحرير العقول وإلى تحرير البلاد، وإلى تحقيق النهضة المنشودة. فلم يكن رجال الإصلاح ودعاة النهضة إلا علماء أكفاء يحملون هموم أمتهم ويرشدون إلى سبل التخلص من وضع التخلف والانحطاط.

إن العالم بحكم رسالته موصول بأمته يحمل في قلبه

كل انشغالاتها فيحمي وجودها المعنوي ويصون هويتها ويمنع شخصيتها من أن تمحى فيتحرك على أصعدة كثيرة ثقافية واجتماعية وسياسية فتختلف اهتماماته وطرق أدائه تبعا لذلك.

فهو إذا اشتغل على المستوى الفكري وجه جهده الكبير إلى خدمة العقيدة وإلى إرجاعها إلى أصولها ومنابعها من الكتاب والسنة، ويسعى إلى تشذيبها من الشوائب التي تكون قد علقت بها في فترات الركود العلمي والتخلف الفكري، وهو أيضا يدعو إلى إعمال العقل ونبذ الخرافة والغرائبية والتقليد الأعمى، كما أنه يعالج قضايا الفكر الجزئية فيحرر المفاهيم ويضبط الدلالات وينتج على الدوام فكرا متجددا يعبر عن رؤية إسلامية لكل القضايا.

والعالم في ذلك كله لا يكتفي بالرفض والانزواء وإنما يتصدى لتحليل القيم الوافدة وإبراز ما فيها من مضامين مصادمة لهوية الأمة وما لها من استشرافات مبيتة لتدمير قيم الأمة، ولهذا وجدت الأفكار الوافدة في العلماء النخبة المتفطنة إلى خطورة مضامينها وما يضمره أصحابها من أهداف تدميرية، بعد أن استعصى عليهم تحقيق الإجهاز على الأمة بقوة السلاح وبالمواجهة الدموية. وهكذا تصدى العلماء على الدوام للأفكار التي بثتها كل الحركات السرية في تاريخ المسلمين، فواجهوا الغنوصية والوثنية والثنوية والباطنية والدهرية والإلحاد، وفكر المشاعة الجنسية، وكل النظريات العدمية الملغية لوجود الإنسان والمسقطة للتكليف، كما واجهوا نظريات الإرجاء والتجسيم والتعطيل وغيرها فتشكل مما كتبه العلماء في تحليل تلك الآراء ونقدها دراسات قيمة هي إلى الآن أجود وأعمق ما كتب عنها.

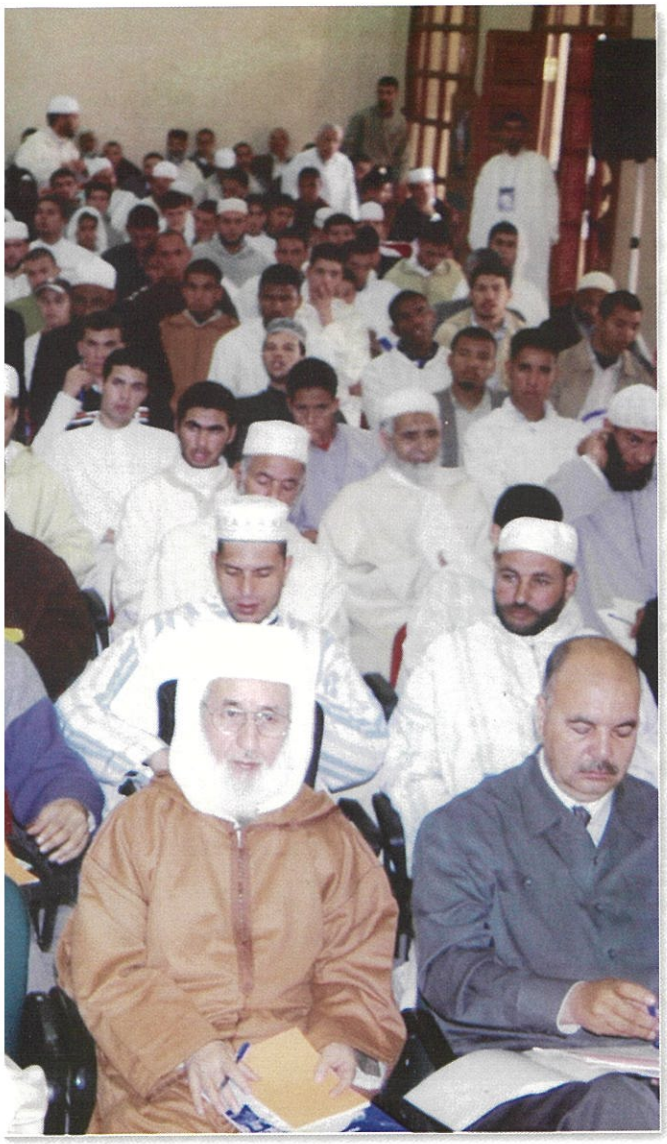

والعالم إذ يشتغل في المجال الاجتماعي فإنه يعنى أساسا بإرساء القاعدة الثقافية الكفيلة ببناء مجتمع إسلامي سليم، فيحرص على إبراز مفاهيم الأمة والجماعة والمسؤولية المشتركة، والتضامن وشروط التعايش والتساكن وحدود ما يسوغ فيه الاختلاف وما يجب أن يكون مساحة مشتركة ومشروعا مجتمعيا تأتلف عليه كل القوى الحية، وكل الأطياف السياسية رغم الاختلافات الطبيعية بينها، وهو إلى جانب هذا كله يرعى قيم الأمة ويصونها من أن تجهض أو تتغلب عليها قيم مصادمة لهويتها مما تقذف به يوميا مؤسسات إنتاج القيم المادية المتوسلة إلى أهدافها بقدرات هائلة على الإنتاج وعلى الإخراج والتسويق والإغراء والوعيد إن اقتضى الأمر ذلك.

إذا كان عموم الناس لا يكفون عن سؤال أهل العلم كما يثبت ذلك الكم الهائل من كتب الفتاوى والنوازل، فلم يكون الأمراء استثناء ويكون سؤالهم للفقهاء سببا من أسباب الفساد؟

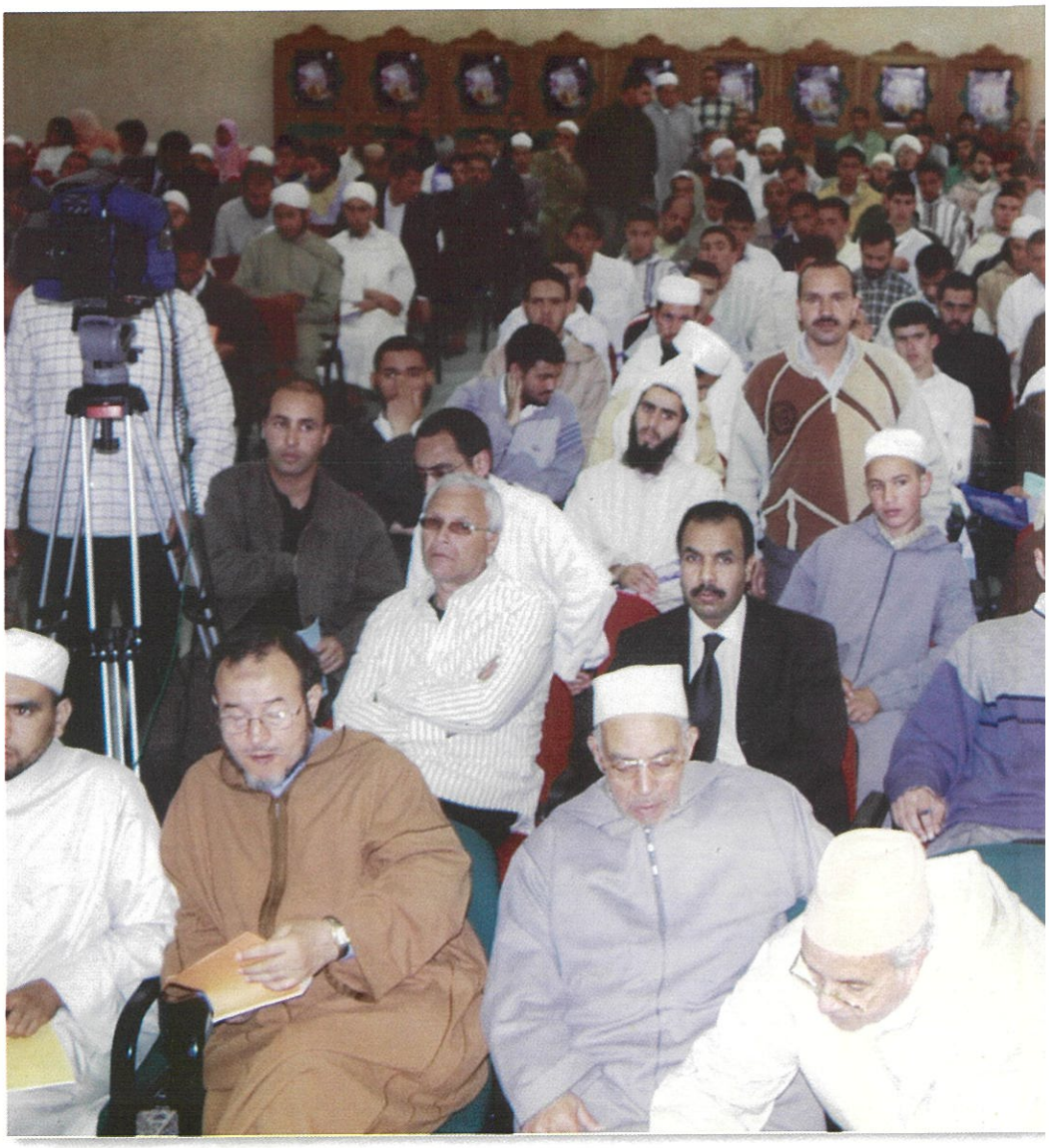

ولقد سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلكا متميزا في التعبير عن أهمية وجود العالم وممارسته لرسالته، فركز على الحالة المناقضة التي يخلو فيها المجتمع من العلماء، فبين مقدار المفاسد الفكرية والسلوكية التي تنشأ عن ذلك الغياب فقال: " إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا" .20

وحال الضلال الذاتي والإضلال للغير هي حال الاضطراب الفكري والارتباك السلوكي والاختلال الاجتماعي التي لا خلاص منها إلا بتفكير الأمة جديا في تقوية أجهزة إيجاد العلماء وتمكينهم من المشاركة في صياغة ذهنية المجتمع وفي حراسة وجوده المعنوي.

الهوامش:

1 - ينظر كتاب الطاغية د. إمام عبد الفتاح إمام. الفصل الثاني عن العالم الإسلامي ص 174 مكتبة عالم المعرفة عدد 183 الكويت.

2 - الحضارة العربية إلى القرن الرابع. أدم متز

3 - الاستشراق.إدوارد سعيد تعريب كمال أبو ديب ص 168 مؤسسة الأبحاث العربية ط: 5/2001.

4 - موسوعة المستشرقين عبد الرحمن بدوي ص 261 المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط 4-2004.

5 - عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس.د. محمد عبد اله عنان القسم الأول 411 مطبعة لجنة التأليف والتوجيه والنشر 1/1964.

6 - المغرب والأندلس في عصر المرابطين. د.إبراهيم عبد القادر القادري بودشيش ص 17. منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية ط. 2 /2004 تطوان.

7 - النبوغ المغربي عبد الله كنون ص 71 دار الكتاب اللبناني بيروت ط .2. 1962

8 - ينظر النبوغ المغربي عبد الله كنون 1/86- تاريخ دولتي المرابطين والموحدين د. علي الصلابي 214 دار المعرفة بيروت ط 2/2005.

9 - التفسير الكبير للفخر الرازي 10/149 دار الفكر - المحرر الوجيز لابن عطية 2/72 المكتبة العلمية بيروت 1993. - التحرير والتنوير لابن عاشور 5/ 98 الدار التونسية للنشر 1984.

10 - ينظر مبحث الأساس النظري لدور ومقاصد أهل الحل والعقد ضمن كتاب دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم ص 262 د. فوزي خليل ط . المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996.

11 - أصول الدين لعبد القادر البغدادي ص 280: دار الكتب العلمية بيروت ط1980/2.

12 - صحيح البخاري كتاب الإيمان باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة

13 - أخبار القضاة لمحمد بن خلف المعروف بوكيع ج3-2-1 عالم الكتب بيروت - المرقبة العليا لمن يستحق القضاء والفتيا. دار الآفاق الجديدة بيروت 1989.

14 - كتاب الوزراء والكتاب لمحمد بن عبدوس الجهشياري . تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي، ط: الحلبية 1980. وكتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء للهلال بن المحسن الصابي دار الفكر الحديث بيروت 1990.

15 - تاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبي حوادث 161-170 - ص 50.

16 - تاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبي حوادث سنة -190-181ص 232

17 - فهرس ابن عطية تحقيق محمد أبي الأجفان ص 8 دار الغرب الإسلامي ط 1980

18 - المرقبة العليا ص 54.

19 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون تحقيق:محمد الأحمدي أبو النور 1/357 دار التراث القاهرة - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني 2/86 دار الجيل.

20 - صحيح البخاري كتاب العلم باب كيف يقبض العلم.

العلماء وتجديد العلم

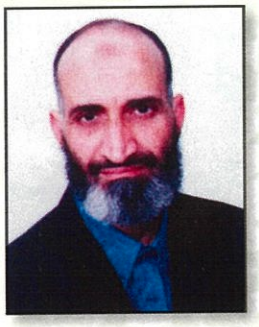

فريد الأنصاري
رئيس المجلس العلمي
بمكناس

لا تجديد لحال الأمة إلا بتجديد فقهها! ولا تجديد للفقه إلا بتجديد مناهجه

❑ إن حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - يحدد "إمامة" بعثة التجديد، وينص عليها بصورة واضحة، لا غَبَش فيها ولا إبهام. وذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إنّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاء. وإنّ الأنبيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَاراً وَلا دِرْهَماً، إنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ به فَقَدْ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ)[1]. بيد أن "الوراثة" ههنا تقتضي إرث العلم بكل وظائفه الدعوية والتربوية. لا مجرد العلم الخالي من كل عمل، ومن أي رسالة! فذلك علم مدّعَى غير موروث! فالعلماء الورثة: هم أهل الرسالة، وحُمّالُ البلاغ القرآني. ولقد أصّلَ أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله (ت: 790هـ) لذلك تأصيلاً. وهو أحد أئمة التجديد في الأندلس، خلال القرن الثامن الهجري. فوصف العالم المتصدر للتربية والتجديد؛ بالعالم "الوارث"، والعالم "المُنْتَصب"، كما وصفه بـ"الرباني"، و"الحكيم"، و"الراسخ في العلم"، و"العالم"، و"الفقيه"، و"العاقل". في نصوص جديرة بأن تشد إليها الرحال! وهي اصطلاحات كلها دالة عنده على "إرث" النبوة في منهج التربية والتعليم والتزكية للأمة. (فالانتصاب) إنما هو تجرد لمهمة البلاغ. تماما كما تنتصب الجبال بين الصحارى والبطاح؛ أعلاما للضالين عن الطريق، فيراها كل العابرين، وتكون بذلك مثارات اتباع واقتداء.

قال رحمه الله: (إن المنتصب للناس، في بيان الدين مُنْتَصِبٌ لهم بقوله، وفعله! فإنه وارثُ النبي! والنبي كان مبينا بقوله، وفعله. فكذلك الوارثُ لابد أن يقوم مقام الموروث، وإلا لم يكن وارثا على الحقيقة! ومعلوم أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتلقون الأحكام من أقواله، وأفعاله، وإقراراته. وسكوته، وجميع أحواله. فكذلك الوارث، فإن كان في التحفظ في الفعل؛ كما في التحفظ في القول؛ فهو ذلك! وصار من اتبعه على هدى. وإن كان على خلاف ذلك صار من اتبعه على خلاف الهدى! لكن بسببه!)[2] وقال في منهج اقتداء الصحابة برسول الله صلى الله عليه وسلم: (وكانوا يبحثون عن أفعاله، كما يبحثون عن أقواله. وهذا من أشد المواضع على العالم المنتصب!)[3]

وقال رحمه الله في تفصيل الخصائص المعرفة للعالم الرباني المنتصب، واصفا إياه بأنه: (يتحقق بالمعاني الشرعية منزلة على الخصوصيات الفرعية، بحيث لا يصده التبحر في الاستبصار بطرف؛ عن التبحر في الاستبصار بالطرف الآخر. فلا هو يجرى على عموم واحد منهما؛ دون أن يعرضه على الآخر. ثم يلتفت مع ذلك إلى تنزل ما تلخص له على ما يليق في أفعال المكلفين (...) فهو صاحب التمكين والرسوخ، فهو الذى يستحق الانتصاب للاجتهاد، والتعرض للاستنباط (...) ويسمى صاحب هذه المرتبة: الرباني، والحكيم، والراسخ في العلم، والعالم، والفقيه، والعاقل؛ لأنه يربي بصغار العلم قبل كباره، ويوفى كل أحد حقه، حسبما يليق به. وقد تحقق بالعلم وصار له كالوصف المجبول عليه. وفهم عن الله مراده. ومن خاصته أمران: أحدهما أنه يجيب السائل على ما يليق به في حالته على الخصوص، إن كان له في المسألة حكم خاص (...) والثاني: أنه ناظر في المآلات قبل الجواب عن السؤالات!)[4].

ذلك هو عالم التجديد إذن؛ داعية

رباني حكيم مجتهد، منتصب للناس بعلمه وورعه؛ مُعَلِّماً، وداعيا، وهاديا، ومربيا.

وملاحظة السيرة النبوية تفضي إلى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد كوَّن عددا كبيرا من علماء الصحابة. كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وغيرهم كثير! جيل من العلماء الأئمة، كانوا فقهاء، وحكماء ربانيين، ولم يكونوا مجرد نقلة. بل أسهموا في بناء حضارة الأمة، ونهضتها الأولى.

وبعثة التجديد لن تكون إلا بمثلهم، منهجيا. أي بقيادة علمية متميزة كمّاً وكيفا. فلا بد من عدد وفير من أهل العلم، من الذين يحملون الرسالة، ويشتغلون بالقرآن؛ تعليماً، وتزكيةً، وتفقيها في الدين. وإنما أولئك هم العلماء الربانيون، كما جاء في بعض تراجم الإمام البخاري رحمه الله[5]. والذين لا تفتنهم آحاد الجزيئات عن ملاحظة الكليات، ويراعون المآلات قبل الجواب عن السؤالات! إنهم قوم يحملون أخلاق النبوة علما وحِلْما!

هذا، ولقد ظن بعض أهل الخير من المشتغلين بالدعوة اليوم؛ أن الناس قد انصرفوا إلى طلب العلمي الشرعي بوفرة زائدة عن الحاجة! ولا يزالون ينصحون الشباب بالعدول عن ذلك؛ بدعوى أننا في حاجة إلى الطبيب المسلم، والمهندس المسلم، والفيزيائي المسلم. وأقول: نعم، نحن في حاجة إلى كل أولئك وأضرابهم، لكن حاجتنا إلى العلماء المجددين آكد وأشد! ودعوى حصول الكفاية من العلماء باطلة! فأولا ليس كل من انتسب إلى العلوم الشرعية هو من علماء التجديد. فإنما العلماء: الفقهاء الربانيون الوُرَّاث. وليس العالم المنتصب أو الوارث هو من جمع في ذهنه عددا كبيرا من المحفوظات والمكتبات! ولكنه من أوتي حكمة التصرف في المعلومات، بما يناسب الزمان والإنسان!

إن أمثال هؤلاء ليس منهم في الأمة إلا الندرة! بله القلة. بله الكثرة والوفرة! ولقد رأيتَ كيف أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد خرَّج للناس منهم جيلا! فما بالك بزماننا هذا؟ وقد بلغ عدد المسلمين في العالم مليارا ونصفا! هذا إذا حددنا مخاطبنا في المسلمين خاصة. وإنما الإسلام جاء لمخاطبة العالمين!

العِلْمُ موضوعاً للتجديد

من المعلوم أن "ترجمة" الإمام البخاري، مشهورة جدا في كتاب العلم من صحيحه؛ لباب: (العلم قبل القول والعمل؛ لقول الله تعالى: "فاعلم أنه لا إله إلا الله"(محمد:19). فبدأ بالعلم)[6]. والعلم باعتباره قضية من قضايا (بعثة التجديد) ركن من أعظم أركان البعث والإحياء؛ غايةً ووسيلةً، فبالعلم كانت هذه الأمة، وبه تكون مرة أخرى بحول الله.

والطريق الفعلي لذلك يكون ببناء أمرين اثنين في العلم، هما: التأهيل والتأصيل.

فالتأهيل: راجع إلى مشروع تكوين نُخَب من الشباب في العلوم الشرعية، ممن ظهرت فيهم مخايل العبقرية في طلب العلم؛ حتى يتحققوا بمفهوم العالمية بكل معانيها التخصصية والتربوية، ويكونوا بالفعل أهلا للاتصاف بلقب "عَالِم" عن جدارة واستحقاق. على مستوى المَلَكة الفقهية، والربانية الإيمانية، والقيادة التربوية الاجتماعية. وهي أركان العالمية الثلاثة.

وأما التأصيل: فهو راجع إلى مشروع تحقيق قضايا العلوم الشرعية عامة، وخاصة الأحكام الفقهية منها؛ بربطها بأدلتها، وبناء مناهج استدلالها، ومقارنة مذاهبها، وتوجيه خلافها العالي والنازل. والقصد من ذلك كله إنما هو إحياء الثقافة الفقهية الأصيلة، وتجديد المَلَكة الاجتهادية في الأمة، وإعادة بث أدب الخلاف؛ بما يجعل الأمة تستعيد قدرتها على احتضان الآراء المتعددة في العلم، ما دامت تستجيب للأدلة الشرعية المعتبرة، من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما انبنى عليهما من أصول الاستدلال وقواعده.

> بعثة التجديد لن تكون إلا بقيادة علمية متميزة كمّاً وكيفا. فلا بد من عدد وفير من أهل العلم. من الذين يحملون الرسالة، ويشتغلون بالقرآن؛ تعليماً، وتزكيةً، وتفقيها في الدين

ذلك أن غياب الثقافة الفقهية تجديدا واجتهادا، قد أدى بالأمة في كثير من الأحيان إلى الجمود على الظواهر من النصوص، أو إلى التجرد من الأدلة كلية. وكلا الأمرين خروج عن حد الاعتدال في العلم. وكلاهما أيضا مؤد إلى الجمود والتقليد. وقد تبين باستقراء النصوص الشرعية، وملاحظة تجارب التاريخ الإصلاحي للمجتمع الإسلامي القديم: أنه لا تجديد لحال الأمة إلا بتجديد فقهها! ولا تجديد للفقه إلا بتجديد مناهجه. وهو مقصودنا بالتأصيل.

نحن في حاجة إلى تجديد قضايا العلم نعم؛ ولكننا في حاجة أشد إلى تجديد مناهجه. وإنما قضاياه تَبَعٌ لمناهجه. فإذا تجددت هذه؛ تجددت تلك بالضرورة. والعكس ليس بصحيح!

إن مشكلة العلم والعلماء اليوم إنما ترجع إلى ضمور

مناهج الصناعة الفقهية وندرتها. والمقصود بـ(الفقه) هنا: المعنى المصدري للفظ، لا الاسمي، أي الفقه من حيث هو حركة عقلية، ونشاط ذهني بالقصد الأول، ينتجها العقل الإسلامي الخبير. فالفقه عن الله ورسوله إنما يقع بعقل العالم الرباني الحكيم - والعقل مناط الفهم والتكليف - بما كان عبدا لله خاضعا لسلطانه. وفقه العقل المسلم هو المقصود في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : (نضرَّ الله عبدا سمع مقالتي فوعاها، ثم بلغها عني. فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه! ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه!)[7] إلخ .

ذلك أن بعض أعلام الدعوة اليوم مثلا: لا يعرفون من نصوص القرآن والحديث إلا حكمين شرعيين اثنين: الوجوب والتحريم! فكلما ورد الأمر عندهم حملوه على أصله من الوجوب! وكذا يحملون النهي مطلقا على أصله من التحريم؛ ليس لأنهم يجهلون القاعدة المدرسية المشهورة: (الأصل في الأمر الوجوب؛ إلا أن تصرفه قرينة إلى الندب أو الإباحة. والأصل في النهي التحريم؛ إلا أن تصرفه قرينة إلى الكراهة)، كلا! فهم يحفظونها، لكنهم لا يفقه تنزيلها! فهم بكل بساطة (حاملون لدليل الفقه) وليسوا (بفقهاء). وبينهما فرق كبير. وهو ما عبر عنه الحديث النبوي السابق ذكره: (فرب حامل فقه ليس بفقيه!) إذ لا يعرف مثلا كيف يراعي عناصر السياق الثلاثة: من القرائن، والسوابق، واللواحق؛ ولا كيف يراعي قواعد الدلالة ويوظفها، ولا ما يُعْمِل من مناهج الاستدلال وما يُهْمِل، حسب طبيعة الحكم الشرعي ومجاله، من العبادات أو العادات! فحملوا الناس على العنت؛ جهلا بصناعة الفقه، ومالوا عن الوسط والاعتدال، وخرجوا عن حد الإجماع، الذي جعل الأحكام التكليفية موزعة على الخمسة المعروفة: الوجوب والندب والإباحة والكراهة والتحريم. لقد كانت هذه الأمور معلومة من الدين بالضرورة، بل كانت ثقافة شعبية يوم كان (الفقه) إمام الأمة، ومنهج تلقيها عن الله ورسوله.

إن الفقه "صناعة"! لا بد من إحيائها بالبحث في مناهجها؛ حتى تصبح في متناول (التداول الثقافي) للأمة.

وللأسف فإن كثيرا من البحوث العلمية اليوم في الدراسات الأكاديمية الفقهية؛ تعاني من الهزال الشديد في المنهج، المنهج الذي به يكون البحث "بحثا" أو لا يكون! الشيء الذي جعل أغلبها مجرد "تآليف".

وفرق بين مفهوم "البحث" ومفهوم "التأليف". فالتأليف: جَمْعٌ لما هو موجود من العلم، وتصنيف له، ثم عرض له بمنهج إنشائي. فـ"المؤلف" يجمع الأفكار أو يعيد إنتاجها فقط، ثم يعرضها في كتاب. أما "البحث": فهو كشف عن مجهول. إضافة إلى أنه متضمن لمعنى "التأليف". لكنه يزيد عليه بكونه تجديدا في عمران العلم، أو زيادة - مهما قلَّتْ - في صرحه وبنائه. وما أدق كلمة لأبي بكر بن العربي المعافري رحمه الله في هذا! قال: (ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف؛ أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، وإما أن يبتدع وضعا ومبنى. وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السرق!)[8].

ذلك وإنما الموفق من وفقه الله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

إن مشكلة العلم والعلماء اليوم إنما ترجع إلى ضمور مناهج الصناعة الفقهية وندرتها. والمقصود بـ(الفقه) هنا: المعنى المصدري للفظ، لا الاسمي، أي الفقه من حيث هو حركة عقلية، ونشاط ذهني بالقصد الأول، ينتجها العقل الإسلامي الخبير

الهوامش:

1 - جزء حديث رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة، وابن حبان، بسند صحيح.
2 - الموافقات: 3/317
3 - الموافقات: 4/250
4 - الموافقات: 4/232
5 - صحيح البخاري، كتاب العلم، (باب العلم قبل القول والعمل).
6 - صحيح البخاري، كتاب العلم.
7 - رواه أحمد، وابن ماجه عن أنس مرفوعا. كما رواه الترمذي عن زيد بن ثابت مرفوعا أيضا، كلهم بسند صحيح.
8 - عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لأبي بكر بن العربي المعافري.